الأمم المتحدة

A/BUR/72/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
30 May 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المكتب

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لايتشاك (رئيس الجمعية العامة) . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

تنظيم أعمال دورة الجمعية العامة العادية الثانية والسبعين وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود (*تابع*)

تبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات المقبلة الرامية إلى معالجة ما في جدول أعمال الجمعية العامة من فجوات وتداخل من حيث ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣/٧١

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

تنظيم أعمال دورة الجمعية العامة العادية الثانية والسبعين وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود *(تابع)*

تبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات المقبلة الرامية إلى معالجة ما في جدول أعمال الجمعية العامة من فجوات وتداخل من حيث ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣/٧١

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

١ - **الرئيس:** أشار إلى أنّ الجمعية العامة قد طلبت إليه، بموجب قرارها ٣٢٣/٧١ بشأن تنشيط الجمعية العامة، ولا سيما الفقرتان ٢٨ و٣٠ المتعلقتان بضرورة تعزيز أوجه التآزر والاتساق والحد من التداخل في جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، طلبت إليه تنفيذ هذه الولاية من خلال المشاورات مع جميع الدول الأعضاء ورئيس المجلس. وقال إنه قام هو ورئيس مجلس الأمن، في اجتماعاتهما المنتظمة، بمناقشة اتساق جداول الأعمال، لضمان التنسيق الوثيق بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. وهو يودّ، في الجلسة الحالية، الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قدماً في هذه العملية.

٢ - وفي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٣٢١/٦٩ ضرورة تجنّب الازدواجية والتداخل في جداول الأعمال. وتولّى الممثل الدائم كولومبيا، بدعم من رؤساء اللجنة الأولى واللجنة الثانية واللجنة الثالثة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قيادة عملية أسفرت عن إعداد تقرير عن المواءمة الاستراتيجية للدورات المقبلة للجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتواصلت هذه العملية في الدورة الحادية والسبعين بقيادة الممثل الدائم للأرجنتين والممثل الدائم لأستراليا، وأسفرت عن توصيات أُدرجت في قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٧١.

٣ - وقد اتضح من مشاورات سابقة أن هناك اتفاقاً واسع النطاق في ما بين الدول الأعضاء على أنه يمكن لجداول أعمال الجمعية العامة والمجلس وهيئاته الفرعية أن تكمّل بعضها بعضاً بشكل أفضل ويمكن أن يكون لها أثر أكبر في حال عكست هيكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣ وروحها. غير أنه من الصعب الاتفاق على منهجية مناسبة يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. لذا ينبغي تعديل خطاب العملية وجوّها العام من أجل بناء الثقة في ما بين الأعضاء وإحراز التقدم المطلوب. وقال إنه سيواصل العمل عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء اللجان الرئيسية، ولا سيما اللجنة الثانية واللجنة الثالثة، ومع أعضاء المكتب، من أجل إحراز تقدّم باتجاه الوفاء بولايته المتعلقة بإعادة تنظيم جداول الأعمال. وسيكون من الضروري أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار عمليات إصلاح الأمم المتحدة الجارية وكذلك استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يكون التنسيق الوثيق في ما بين جميع الميسّرين والأمانة العامة ورئيس المجلس بالغ الأهمية في تلبية توقّعات الدول الأعضاء.

٤ - وأعرب الرئيس عن اعتزامه تعيين ميسّرَين لقيادة هذه العملية. وقال إنهما سوف يتلقّيان تعليمات لإجراء المشاورات مع أعضاء المكتب وأعضاء الجمعية العامة على نطاق أوسع. وسيجريان كذلك مشاورات مع رئيس المجلس ورؤساء اللجان الرئيسية المعنية. وسيتيحان للدول الأعضاء الفرصة لإبداء آرائها بطريقة شاملة للجميع وصريحة وشفافة، مع الاستناد إلى العمل المنجَز في الدورات السابقة، ومع أخذ أية إسهامات أخرى يعتبران أنها مهمة لنجاح مهمتهما في الحسبان. وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى آراء وتعليقات الأعضاء عن العملية وعن مقترحه المتعلق بسبل المضي قدماً.

٥ - ونظراً إلى أنّ موضوع المناقشة له أثر على جميع الدول الأعضاء، قال إنه يعتبر أنه لن يكون هناك أي اعتراض على الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء لأخذ الكلمة أمام المكتب ومخاطبة اللجنة في هذا الشأن.

٦ - *وقد تقرر ذلك.*

٧ - **السيدة إيكلز - كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها ترحب بعقد اجتماع بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لوفد بلدها، وهي أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة الناجمة عن الازدواجية والتداخل. وقالت إن وفد بلدها قد دعا إلى خفض أعداد التقارير والمؤتمرات والمفاوضات بنسبة ٥٠ في المائة. فمن شأن الوفورات المحقَّقة في تكاليف السفر والموظفين والنشر والترجمة أن توفّر لوحدها ملايين الدولارات التي يمكن استخدامها لتمويل مبادرات جديدة لتلبية احتياجات الناس الإنسانية والإنمائية. وفي الدورة الحالية، قام وفد بلدها بعمل جذري تمثّل في النأي بنفسه عن ٢٨ مشروع قرار من أصل ٤٢ مشروع قرار معروض على اللجنة الثانية، إذ لاحظ أن المسائل المتنازع عليها نفسها تُثار مراراً وتكراراً وأنه لن يكون لها أي أثر في التنمية.

٨ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد جهود الإصلاح التي من شأنها أن تساعد على تحسين توزيع الموارد الشحيحة على نطاق المنظومة. وأشارت إلى الحاجة إلى تبسيط أعمال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية الإقليمية، وخفض أعداد الموظفين، ووضع ولايات واضحة من شأنها النهوض بأهداف الأمم المتحدة. كما أنّ أي مواءمة حقيقية لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع أعمال الجمعية العامة ضرورية من أجل إزالة أوجه التكرار والتداخل المتزايدة في جداول أعمالهما. وداخل الوكالات والصناديق والبرامج، ستبيّن عملية المسح، التي تمّ الاتفاق عليها في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لا محالة سُبُلَ تحديد أوجه الازدواجية والتداخل في البرامج وسبل الحد منها وتحقيق الكفاءة في تنفيذ البرامج على الصعيد القُطري.

٩ - وقالت إن وفد بلدها لا يؤيد دمج المجالس التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أنّ هدف الأمين العام المتمثل في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة أمرٌ مستحسَن، فإنّ دمج المجالس لن يحقّق هذه النتيجة ولن يؤدي إلا إلى إضعاف الشفافية والمساءلة. كما أن دمجها سيُضعف قدرة كل وكالة على تعبئة مجموعتها الفريدة من الجهات المانحة والجهات صاحبة المصلحة التي تتعامل معها وقدرتها على التركيز على تحقيق أهداف إنمائية وإنسانية محددة. ويمكن معالجة المسائل المتصلة بالاتساق والتداخل من دون التأثير سلباً على فعالية المجالس، بسبل منها تعزيز الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإسناد دور أقوى وأكثر وضوحاً لاجتماعات المجالس المشتركة.

١٠ - ونظراً لقلة الموارد المتوفّرة للتصدي للتحديات الإنمائية والأزمات الإنسانية المتزايدة، ليست الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بتخصيص الموارد لمجالات قد يكون أثرها ضئيلاً أو معدوماً. وقد ارتفع عدد المؤتمرات والتقارير والمفاوضات إلى حدّ أدّى إلى عدم الفعالية وإلى الهدر، وذلك من جرّاء كثرة أوجه التداخل والتكرار. ولدى الدول الأعضاء السلطة اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة وهي مسؤولة عن ذلك، عن طريق الحد من الازدواجية والتداخل، وقد حان الوقت للشروع في ذلك.

١١ - **السيدة غيغِن** (فرنسا): قالت إنّ كلاً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة يقع في صميم أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، فإنّ مواءمة أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمرٌ مبرر ويتّسق مع هدف تحقيق مزيد من العقلانية والكفاءة والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد كشفت الخطوات الأولية التي وصفها الرئيس عن ثغرات في أعمال اللجان الرئيسية وإلى وجود تداخلٍ، لا سيما في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنه يجب أن تسعى الدول الأعضاء إلى إيجاد السبل الكفيلة بزيادة الكفاءة والفعالية في العمل الجاري إنجازه في المقر، ينبغي إيلاء الأولوية لمواصلة تحسين أثر الأمم المتحدة في الميدان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقالت إن وفد بلدها سيدعم جهود الرئيس وجهود الميسِّرَين المقرّر تعيينهما.

١٢ - **السيد هلال** (المغرب): قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستكون وثيقة ذات أهمية محورية بالنسبة لتنمية البلدان لعقود من الزمن. وأضاف أنّ مواءمة جداول الأعمال أمرٌ بالغ الأهمية من أجل تجنب الازدواجية وهدر الطاقات والوقت. ولا تكمن فعالية الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية في القرارات والتقارير والمناقشات المتكررة، بل في العمل وتحقيق النتائج من خلال التوصل إلى توافق في الآراء والعمل معاً وتقليل أوجه الخلاف في ما بين الدول الأعضاء.

١٣ - ولقد اضطلع الأمين العام بإصلاح ركائز أنشطة الأمم المتحدة، وعلى الدول الأعضاء أيضاً أن تكيّف أساليب عملها وجداول أعمالها على هذا الأساس. وعليها كذلك النظر في أسباب زيادة عدد التقارير والقرارات والمناقشات مقابل انخفاض عدد النتائج الملموسة المنجزة. ولغاية الآن، لم تسفر عملية المواءمة التي بدأت قبل عامين عن أي نتائج. وليس الهدف من هذه العملية إضعاف جدول أعمال الجمعية العامة، بل تعزيزه من أجل تنفيذ القرارات والوثائق الأساسية التي تقرها الدول الأعضاء. ولذلك، يؤيد وفد بلده جهود الرئيس واعتزامه تعيين ميسِّرَين. وأعرب عن ثقته في أنهما سيتخذان الخطوات الجريئة الضرورية، لأنه لم يعد بوسع الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تواصل عملها كما لو كانت لا تزال في العقود الماضية.

١٤ - ومن واجب الدول الأعضاء إصلاح المنظمة ووكالاتها وأهدافها وهياكلها، وتتمتع بالصلاحية للقيام بذلك. كما أنّ عليها التوصل إلى لغة ومنهجية تمكّنانها من تصحيح الأخطاء وسدّ الثغرات ومعالجة أوجه التداخل. ويجب أن تبيّن الوفود قابليتها للمساءلة وأن تتحلى بالمرونة وأن تبرهن على عزمها على تحقيق الإصلاح وأن تتخذ

قرارات شجاعة من أجل تحقيق ذلك. ولا يمكن للإصلاحات التي شرع الأمين العام في تنفيذها أن تتكلّل بالنجاح ما لم تقم الدول الأعضاء أيضاً بإصلاح أعمال الجمعية العامة، ولا سيما عن طريق إعادة تنظيم جداول الأعمال.

١٥ - **السيدة رافيلوفا - بوروفيك** (الاتحاد الروسي): قالت إن العملية الحالية ليست الأولى من نوعها. ولم تسفر عملية استعراض الولايات التي بدأت في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن أية نتائج، وذلك لأن معظم الدول الأعضاء لم تكن لديها رغبة في إعادة النظر في الولايات أو جداول الأعمال. وأردفت قائلة إن وفد بلدها تخامره شكوك إزاء إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء خلال العملية الحالية. وبيد أنه من الضروري إدراج خطة عام ٢٠٣٠ في جدول أعمال الجمعية العامة، فإن من اختصاصات الجمعية النظر في أية مسألة تهم الدول الأعضاء، بغض النظر عما إذا كانت هذه المسألة قيد نظر هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية. وقد ظلت عملية التنشيط جارية لسنوات عديدة بهدف منح الجمعية العامة السلطة الكاملة لاتخاذ قرارات حاسمة. وسيكون من غير المستصوب أن تسفر العملية الحالية عن نقل عدد من المسائل من الجمعية العامة إلى هيئات أخرى استناداً إلى ضرورة تجنب الازدواجية.

١٦ - وينبغي للجمعية العامة أيضاً أن تحلّل إمكانية النظر في الجوانب الفردية من خطة عام ٢٠٣٠ في إطار البنود الحالية لجدول الأعمال، بما في ذلك النظر في تلك الجوانب داخل اللجان الرئيسية. ولا تتمثل القضية الرئيسية في الازدواجية بقدر ما تتمثل في الافتقار إلى التنظيم على مستوى الوفود نفسها. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تتناول اللجنة الثانية مسائل مثيرة للجدل بشأن حقوق الإنسان لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها في اللجنة الثالثة، رغم أن النظر في مسائل حقوق الإنسان لا يندرج مبدئياً تحت ولاية اللجنة الثانية. فالازدواجية سيقضى عليها إذا اتبعت الوفود نهجاً أكثر مسؤولية تجاه عملها بشأن مشاريع القرارات واحترمت ولايات مختلف اللجان.

١٧ - وحتى وإن نظرت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نفس المسائل، فإن للهيئتين اختصاصات ووظائف مختلفة. فالجمعية العامة هي الجهة المسؤولة عن تحديد التوجهات الرئيسية في السياسة العامة، في حين أن المجلس هو المسؤول عن تنسيق العمل الإنمائي للمنظمة واتخاذ القرارات بشأن المسائل التشغيلية. كما أن نقل جزء من جدول أعمال الجمعية العامة إلى المجلس يعني أيضاً إعطاء المجلس مسؤولية وضع السياسات، وهو ما يدخل في صميم عمل الجمعية العامة. وحتى في الحالات التي تتشابه فيها صياغة بنود جدول أعمال الهيئتين، فإن هذا لا يعني وجود ازدواجية في ما يصدُر عنهما من قرارات ومقررات.

١٨ - وتابعت قائلة إنه يجري النظر في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المتوقع إتمام تعزيزه في إطار الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١/٦٨. ولن يكون من المناسب إدراج عمل المجلس في عملية مواءمة جداول الأعمال مع خطة عام ٢٠٣٠ إلى أن تتخذ الدول الأعضاء قراراً بشأن الاستعراض الذي يجري عملا بالقرار ١/٦٨. وأضافت أن وفد بلدها يساوره القلق أيضاً من المقترحات المتعلقة باستعراض الجزء الرفيع المستوى للمجلس بحجة ازدواج عمل الجزء الرفيع المستوى مع عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقالت إن وفد بلدها سينظر في أي مقترحات بناءة لتحسين طرائق الجزء الرفيع المستوى، إلا أن هذا لا يعني، من وجهة نظر مؤسسية، مساواة الجزء الرفيع المستوى بالمنتدى، لأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية منصوص عليها في قرار منفصل، أي وهو قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧.

١٩ - وفي ما يتعلق بالأفكار المعرب عنها لإدخال إصلاحات على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق هي المحفل المناسب للنظر في النفقات والبرامج. وأعربت عن معارضة وفد بلدها تحويل عملية إعادة تنظيم جداول الأعمال مع خطة عام ٢٠٣٠ إلى عملية شاملة تضم جميع المسائل التي تنظر فيها الجمعية في الوقت الحالي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتزام الرئيس تعيين ميسِّرَيْن للعملية التشاورية. وأعربت عن ثقتها في أن هذه العملية ستكون شفافة وشاملة للجميع حقاً، وأن المناقشات ستكون موضوعية. وينبغي ألا تبدأ هذه العملية من الصفر، بل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار جميع الاتفاقات السابقة التي توصلت إليها الجمعية العامة بشأن المجلس والإدارة وخطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - ولئن كانت خطة عام ٢٠٣٠ وثيقة بالغة الأهمية، فإن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ التي تتضمنها لا تشمل جميع المهام التي تواجه البلدان في جميع أنحاء العالم. وبتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن الخطة، فإنها تكون قد أدركت أن المنظومة الإنمائية، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، ستقدِّمان

المساعدة في ما يتعلق بجميع تلك القضايا الأخرى أيضاً. فإذا ما تقرر الآن أن تقصر الأمم المتحدة عملها على الأنشطة التي تتضمنها خطة عام ٢٠٣٠، فإن ذلك سيكون بمثابة انتهاك لتوافق الآراء ذاك.

٢١ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يؤيد جهود الرئيس ويتفق مع كثير من النقاط التي أثارها ممثل المغرب. ويمكن معالجة بعض المسائل التي لا تتطلب دراسة موضوعية بطريقة فنية وذلك بتجميعها ببساطة، على غرار ما فعلت اللجنة الثانية في الدورة الحادية والسبعين، من خلال دمج عدة مشاريع قرارات بشأن السياحة في مشروع قرار واحد. وفي بعض الحالات، يكون من الصعب معالجة المسائل الموضوعية بسبب النزعات الذاتية وإمكانية طرح أسئلة ومسائل جديدة أو إعادة مناقشة مسائل قديمة. وفي الوقت نفسه، تُضاف بنود أخرى كل سنة إلى جداول الأعمال.

٢٢ - وأردف قائلا إن ما يهم هو التأكد من مناقشة جميع الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ فإعادة تنظيم جدول الأعمال لا تهدف إلى مجرد السعي إلى تحقيق الكفاءة أو وفورات في التكاليف، بل تهدف أيضاً إلى ضمان استيعاب القرارات السابقة، وأخذ جميع المسائل التي تتطلب المناقشة أو التنفيذ بعين الاعتبار. فالمادة الأساسية اللازمة لإجراء عملية المواءمة موجودة بالفعل بفضل عملية المسح التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقيادة الوفد الكولومبي. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر يتعلق بتقرير ما إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في اتخاذ إجراء الآن، أم أنها ستترك للجيل القادم من الدبلوماسيين مواصلة النظر في عشرات من البنود الجديدة المدرجة على جداول الأعمال.

٢٣ - ولا يمكن أن تقتصر آلية تحقيق هذا الهدف على تعيين ميسِّرَيْن، بل يتعين أيضاً أن تشمل استخدام كامل إمكانات المكتب، الذي تتضمن عضويته مجموعة متنوعة واسعة من الدول الأعضاء وتمثل جميع اللجان الرئيسية وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن يكون البند الحالي بمثابة اختبار لجدوى عرض اقتراح جديد على المكتب لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه. وإن أي تحسن يمكن تحقيقه في عملية إعادة التنظيم سيكون موضع ترحيب. وختم حديثه قائلا إن الوقت قد حان للمضي قدماً، ومن هذا المنطلق أعرب عن دعم وفد بلده التام للرئيس.

٢٤ - **السيد زو** جونغشِنغ (الصين): قال إن المسألة الرئيسية تتمثل في الحاجة إلى زيادة التمويل الأساسي للمنظومة الإنمائية وخفض الأموال المخصصة حتى يتسنى للمنظمة أن تدعم كل بلد في اتباع المسار الذي اختاره لنفسه وتحقيق خطته الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأردف قائلا إن عمل الجمعية العامة والمجلس ينبغي أن يخدم غرض تحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون المهمة الأساسية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، حتى يتسنى للبلدان النامية الاستفادة من العملية برمتها.

٢٥ - وينبغي أن يكون لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية دور معزَّز يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، فهي الإدارة الوحيدة في الأمانة التي تغطي ولايتها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن شأن ذلك أن يضمن أن تكون الإدارة بمثابة مركز لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٦ - وبالنظر إلى أن ولايات الجمعية العامة والمجلس منصوص عليها في الميثاق، فإن أية تحسينات تُدخل على عمل تينك الهيئتين يجب أن تكون متفقة مع الميثاق. وقال إنه أحاط علماً بالخطوات التي حددها الرئيس وأعرب عن استعداده للعمل معه بشأن اقتراحه تعيين ميسِّرينِ اثنين لتنسيق ذلك العمل الهام.

٢٧ - **السيد آلِن** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يؤيد مواصلة مواءمة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة عام ٢٠٣٠ ، ويرحب بقرار الرئيس عرض المسألة على المكتب. وأضاف قائلا إنه يتفق مع ممثل إندونيسيا في أن اللجنة يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً في أخذ زمام المبادرة بشأن نوع المسألة الشاملة قيد المناقشة حالياً. والغرض من ذلك ليس الانخراط في عمليةٍ خفضٍ للتكاليف وإنما تحقيق المزيد من الفعالية في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - واسترسل قائلا إن ممثل الاتحاد الروسي كان محقاً عندما أشار إلى جهود الإصلاح السابقة التي لم تكلَّل بالنجاح. وفي حين أن الفشل في ترشيد جدول الأعمال في الماضي ليس سبباً لعدم المحاولة مرة أخرى، فمن الضروري دراسة أسباب عدم النجاح وطمأنة الدول الأعضاء بأن جميع القضايا سيُنظر فيها بشكل كامل ومناسب. ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، لم تترجم أي من الجهود التي بُذلت في محافل أخرى لإعادة النظر في محور تركيز جدول أعمال الجمعية إلى إجراءات فعالة وملموسة تضاهي طموح خطة عام ٢٠٣٠ وعملية الإصلاح. فمعظم هذه الجهود لم تركز إلا على الفجوات، وفشلت في معالجة مسألة هامة ألا وهي التداخل. وثمة حاجة إلى التوصل إلى فهم أفضل للجهات التي تعمل والعمل الذي تقوم به لإنجاز الولايات الإنمائية وتحديد المجالات التي تضيف فيها

جهود الأمم المتحدة قيمة حقيقية وتلك التي تتسم فيها هذه الجهود بالازدواجية، حيث إن الأموال التي تُنفق على ازدواجية التكاليف يمكن إنفاقها بدلا من ذلك على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الميدان.

٢٩ - ورغم أن قدراً من الازدواجية قد يكون مقبولا في بعض المجالات الشاملة، مثل القضايا الجنسانية، فإن تبسيط وإزالة حالات التكرار أو العمليات غير الفعالة في مجالات أخرى من شأنه أن يمكّن من توجيه الموارد نحو معالجة الفجوات في أنشطة معينة، مثل الطاقة أو الماء. واستدرك قائلا إن المنظمة يتعين عليها أولا وقبل أن تضطلع بأنشطة إضافية في أي مجال أن تعرف ما هي الكيانات الأخرى التي تعمل بالفعل في هذا المجال. فالأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شيء على جميع الأصعدة، ولكن يمكنها أن تؤدي دوراً قيادياً وأن تكفل معالجة الفجوات بمجرد اكتشافها. وقد يعني ذلك تنظيم جهود الشركاء وتوجيههم بدلا من إضافة أنشطة تنفيذية جديدة للأمم المتحدة.

٣٠ - وأعرب عن اتفاق وفد بلده مع رأي ممثل الصين القائل بأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن تكون مركزاً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعن تطلُّعه إلى تلقي معلومات عن إصلاح الإدارة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتزام الرئيس تعيين ميسِّريْن لعملية إعادة المواءمة. وينبغي طرح هذه المسألة في المكتب، لأنه لم يتسن حتى الآن طرحها في محافل أخرى.

٣١ - **السيد كاستنيادا سولارِس** (غواتيمالا): قال إن التنفيذ المتوازن لجميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بطريقة تركز على الميدان هو أمرٌ هام للغاية بالنسبة لوفد بلده. وستمكن العملية الحالية الدول الأعضاء من استكشاف الطرق الكفيلة بتنفيذ تلك الخطة بفعالية دون تقويض تنفيذ الولايات الأخرى. وينبغي ألا ينصب التركيز على خفض عدد الموظفين أو تقليص الموارد، بل على تحسين استخدام تلك الموارد وضمان توجيهها نحو التنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠.

٣٢ - ويحتوي تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/72/684–E/2018/7)، الذي يستجيب للولايات الواردة في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، على توصيات ممتازة يمكن إدراجها في عمل اللجنة ومن شأنها تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بصورة أفضل، ولا سيما من خلال تجنب التداخل في الولايات والأنشطة. وختم قائلا إن وفد بلده يرحب باعتزام الرئيس تعيين ميسِّرينِ للعملية ويتعهد بتوفير الدعم في هذا الصدد.

٣٣ - **الرئيس**: شكر الوفود على إبداء آرائها. وقال إن المناقشة كانت بمثابة نبراس مفيد للخطوات المقبلة في ما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧١/٣٢٣ وعمل الجمعية في المستقبل. وبعد أن استمع بعناية إلى المداولات، ارتأى أنه مكلف بولاية تعيين ميسِّريْن لقيادة العملية، وأفاد بأنه سيبلغ الدول الأعضاء قريباً بتعييناته.

٣٤ - *وقد تقرر ذلك.*

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٥.